S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/2000/54
26 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

وفقا للتفاهم الذي تم الوصول إليه في الجلسة ٤٠٩٢ (المستأنفة) لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بشأن البند المعنون "الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، ترد في المرفقات الملحقة بهذه المذكرة بيانات ممثلي إسرائيل، والبرازيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، وكولومبيا، وليسوتو، ومصر، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمراقب الدائم لدى الأمم المتحدة للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

ويود رئيس مجلس الأمن الإعراب عن امتنانه للوفود الآنفة الذكر لما أبدته من تفهم وتعاون.

280100 280100 00-26173

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية]

البرازيل: بيان أدلى به غيلسون فونسيكا، الابن، الممثل الدائم

اسمح لي سيدي الرئيس أن أتوجه إليك أولا بالثناء لتكريسك هذا الأسبوع لأنشطة مجلس الأمن بالكامل للحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه مبادرة جاءت في الوقت المناسب، ودلالة أخرى واضحة على عزم وتصميم مجلس الأمن برئاسة الولايات المتحدة على معالجة الحالة الحرجة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي وصفها البعض بأنها الحرب العالمية الأولى في أفريقيا، والتي تمثل اليوم أقصى تحد يواجهه مجلس الأمن في تحمل المسؤوليات التي أسندها إليه الميثاق.

ونحن نرحب بوجود القادة الأفارقة من هذه المنطقة هنا اليوم. فهذه الجلسة مثال لأفضل ما يمكن أن يقدمه مجلس الأمن. وهي محاولة بارزة لإعادة عملية لوساكا للسلام إلى مسارها الصحيح.

وقد دعت البرازيل دائما إلى أن يشارك مجلس الأمن مشاركة نشطة ومباشرة في الجهود المبذولة لصنع السلام. وكما ذكّرنا الأمين العام، كوفي عنان، مرارا فإنه من المستحيل فرض السلام على أطراف لا ترغب فيه. ولكن من الصحيح أيضا أنه حيثما يلزم الشروع في عملية للسلام، فإن دور الأمم المتحدة هو المساعدة في ذلك؛ وحيثما تحول العراقيل دون تحقيق مزيد من التقدم، فإن دورنا هو المساعدة في إزالة هذه العراقيل.

ويحدونا الأمل الحقيقي في أن تؤدي المناقشات الدائرة هذا الأسبوع إلى قطع شوط كبير صوب إزالة العوائق الرئيسية التي ما زالت تواجه عملية السلام.

وتحبذ البرازيل أن يكون للأمم المتحدة وجود قوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لتنفيذ اتفاق لوساكا، كما أننا نؤيد النهج المنقسم إلى ثلاث مراحل على النحو الذي أوجزه الأمين العام.

وتمثل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اختبارا هاما للمنظمة. فمجلس الأمن إذا فشل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيلحق ضررا بالغا بسلطته ومصداقيته.

ورغم ذلك، فإننا نفهم المشكلة المحيرة التي تواجه المجلس.

ولا بد لنا من التعامل مع المشكلة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بواقعية حادة. فرغم الجهود التي بذلها القادة في المنطقة، تكررت بالفعل انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار، الذي لا تلقى معظم أحكامه الاحترام الكامل، كما أن الظروف المثالية لم تتوافر بعد من أجل النشر الآمن لعملية موسعة من عمليات الأمم المتحدة.

غير أن هذا ليس سببا يدفع المجلس إلى الاستكانة. ومما يبعث على الطمأنينة أن هذه الجلسة دليل كاف على أن مجلس الأمن بعيد عن ذلك.

ولكن، وكما سنحت لي فرصة أن أوضح في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي في أثناء المناقشة التي اشتركنا فيها في المجلس، يمكن في بعض الحالات السياسية التي يدفع فيها الطرفان بحجج متناقضة أن يكون كلا الطرفين على حق.

ومن الملح أن يبدي المجلس دلائل ملموسة على التزامه بألا يدع اتفاق لوساكا يخرج عن مساره بسبب انعدام الدعم الدولي الذي تشتد الحاجة إليه.

ويلزم، في هذا الصدد، توفير الموارد المالية المناسبة على نحو عاجل من أجل دعم الآليتين الداخليتين اللتين أرساهما اتفاق لوساكا، ألا وهما اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة.

بيد أنه يلزمنا بالإضافة إلى ذلك أن نعترف بأن الدعوة البليغة التي وجهت من أجل توفير وجود موسع للأمم المتحدة ليست دعوة مصطنعة. فبإمكان هذا الوجود أن يعمل كرادع حاسم يمنع الإقدام على مزيد من الانتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار، كما يمكن أن يوفر أساسا صلبا لعملية السلام حتى تؤتي ثمارها.

ومن ثم، فنحن نؤيد الدعوة التي وجهت في التقرير الأخير للأمين العام بأن يشرع مجلس الأمن في الإذن بوجود موسع للأمم المتحدة في المنطقة.

ومفهوم العمليات والمهام العسكرية الموجز في التقرير ليس وحده الذي يبدو مناسبا للظروف القائمة ولحجم التحديات، بل إن الشروط الأساسية الواردة في الفقرة ٦٠ من هذا التقرير هي أيضا واضحة بما فيه الكفاية ويتعين احترامها من جانب جميع الأطراف المعنية. وتتحمل الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا مسؤولية حاسمة فيما يتعلق بكفالة تنفيذه.

وينبغي أن يلي هذا الوجود الموسع في الوقت المناسب عملية من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في إطار الفصل السابع.

ونحن، مثلنا في هذا مثل الأمين العام، نعتبر هذه الجلسة فرصة فريدة تهيأت لقادة البلدان المعنية من أجل إظهار التزامهم بالاتفاق، وبإرساء السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة أفريقيا الوسطى بأكملها في نهاية المطاف.

وينبغي أن تلقى خطوات الدعم التي اتخذها المجتمع الدولي استجابة من جانب الفصائل المتحاربة.

ومن الأمور الحيوية بالفعل إيجاد الظروف السياسية المواتية لإحلال السلام الدائم في المنطقة.

وتؤمن البرازيل إيمانا راسخا بأن هذا لا بد وأن يستند إلى مبادئ السلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأمن الحدود الوطنية، والتعاون الدولي الحقيقي من أجل العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الأسباب الجذرية للصراع.

ولا بد أيضا أن يقابل الدعم الدولي سلام داخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن البوادر المشجعة تعيين السير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، طرفا ميسرا محايدا يتولى إدارة الحوار الوطني فيما بين الأطراف الكونغولية. ويمثل إرساء ديمقراطية نيابية حقيقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيزها شرطا أساسيا لإحلال السلام الدائم في هذا البلد.

ودعوني ايضا أؤكد من جديد دعمنا الراسخ للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وتقديرنا العميق للعمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة الممثل الخاص كامل مرجان.

إن تضامن البرازيل مع أفريقيا ترجع جذوره إلى الصلات المتعددة التي نشأت عبر قرون من التاريخ المشترك. ويشعر شعب البرازيل بالقلق الحقيقي إزاء المحنة التي تعاني منها هذه القارة. وهو على استعداد دائم للإدلاء بدلوه في التعاون اللازم لمساعدة أفريقيا على قهر مشاكلها المـُلحة.

المرفق الثاني

[الأصل: بالفرنسية]

الرأس الأخضر: بيان أدلى به جوزيه لويس مونتيرو، الممثل الدائم

إن ما استهله مجلس الأمن أمس يشكل جزءا متميزا من أعماله. فهو مكرس لقضية في غاية الأهمية والخطورة بالنسبة للسلام والأمن على صعيد أفريقيا، وبالتالي على الصعيد الدولي.

لقد تجذر الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وامتد إلى ما وراء حدودها فأصبح معقدا ويؤثر على القارة الأفريقية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخها المعاصر.

ونحن نشكركم، سيدي الرئيس، ونهنئكم مرة أخرى، على المبادرة التي اتخذتموها لتوليد هذه القوة الدافعة المتمثلة في سلسلة الاجتمعات والمشاورات الجارية حاليا.

وتأييد الأطراف المعنية والمهتمة لهذه المبادرة وحضورها على أعلى مستوى يؤكدان أنها ذات أهمية كبرى وجاءت في الوقت المناسب.

إن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار كان دليلا على أن الأطراف اختارت البحث عن حل لخلافها دون اللجوء إلى القتال. ويظل هذا الصك أساسيا، ومن الضروري تجسيده عن طريق تنفيذ خطة العمل الواردة فيه.

وقد أنشئت المؤسسات التي ينص عليها الاتفاق، ولا سيما اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية، وهي تؤدي مهامها. كما تم مؤخرا تعيين الرئيس السابق، السير كيتوميلي ماسيري، الطرف الميسر للحوار السياسي الوطني.

بيد أن وقتا ثمينا قد أضيع، فاحترام وقف إطلاق النار لم يتحقق بعد بالكامل في الميدان. لذلك من الضروري تنشيط العملية بقوة قصد التوصل إلى وقف إطلاق النار وتثبيته.

وتأمل المجموعة الأفريقية أن تتمكن الأمم المتحدة، عن طريق مجلس الأمن، من اتخاذ قرار والإذن في نهاية الأمر بنشر المراقبين العسكريين وقوة لحفظ السلام، وذلك خلال هذا الشهر وبالتشاور مع الأطراف الحاضرة هنا. فعدم نشر هؤلاء لا يزال حتى الآن يحول دون تقديم الدعم المتوقع واللازم لتثبيت وقف إطلاق النار والانتقال إلى مراحل متقدمة أكثر في عملية تسوية الصراع.

وفي هذا السياق، أراد مجلس الأمن الحصول من القادة الأفارقة الرفيعي المستوى المشاركين في هذا الاجتماع على تأكيد جديد لالتزامهم الراسخ باتفاق لوساكا واستعدادهم لبذل قصاراهم من أجل احترامه بالكامل.

وقد أعرب أمس عن هذا التأكيد بالإجماع وبقوة. ولذلك من الواضح في رأينا أن الأطراف المعنية الرفيعة المستوى لا يساورها أدنى شك في ضرورة تنفيذ الاتفاق بأكمله والتوصل فورا إلى وقف فعلي لإطلاق النار.

إن هذا الظرف، الذي وصفه البعض بأنه أشبه بميلاد جديد لاتفاق لوساكا، يأتي عقب اجتماعات عقدتها في الأيام الأخيرة اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية، وعقب مؤتمر القمة الهام للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وبشكل عام، تتيح هذه العمليات أقصى قدر من المصداقية ممكن في الوقت الراهن وتفي بالشروط التي طلب مجلس الأمن توافرها لكي يتسنى له اتخاذ قرار بشأن نشر المراقبين العسكريين وقوة حفظ السلام دونما تأخير.

وتعتقد الأطراف الأفريقية اعتقادا راسخا أن عملية النشر هذه عنصر أساسي لكفالة استمرار وقف إطلاق النار ولا ينبغي اعتبارها تكملة يمكن إضافتها فيما بعد. وقد أثبتت التجارب الأخيرة المتصلة بصراعات أخرى صحة هذا المفهوم.

وفي الواقع، لا يزال يساورنا القلق إزاء هذه المسألة. فالتحسب للمخاطر التي قد تواجه عملية النشر هذه وظروف العمل التي ستتم فيها يجب ألا يتجاوز الحدود المعقولة، وجعل بدء العملية مشروطا بإزالة هذه المخاطر قد يكون غير منطقي ويعطل الإجراءات ويفتح المجال لأحداث قد تُعرض نجاح عملية السلام للخطر من جديد. ومن المؤمل أن يعكس القرار الذي يحضر المجلس لاعتماده العزم المناسب، في هذا الصدد.

ومن ناحية أخرى، يؤكد الإعلان السياسي الهام الذي اعتمد منذ وقت قصير توافر الشروط اللازمة لتعزيز تنفيذ اتفاق لوساكا، وبهذا الشكل، فهو يمكن أن يدعم إطار التعاون القائم بين الأطراف والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل إنجاح عملية السلام.

ونود أيضا الإشادة بالبيانات التي تضمنت دعما ملموسا للجنة العسكرية المشتركة وشددت على أهمية نشاط منسق الحوار السياسي الوطني. ونأمل أن تفضي هذه القرارات من جانب البعض إلى تشجيع وحث أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على السير في نفس الطريق.

إن إعادة السلام والتوصل إلى حلول عادلة وذات مصداقية لمشاكل المنطقة وتهيئة مناخ من الثقة والتعاون فيها هي الأهداف التي سيتم السعي إليها فور تثبيت وقف إطلاق النار. ويشير اتفاق لوساكا إلى أنه لا مناص من السير في هذا الاتجاه. فالصراع في المنطقة يشكل حجر عثرة آخر كبير على طريق تقدم أفريقيا وتنميتها ومن واجب قادتها إزالته لتحقيق رفاه شعوبهم.

وأتمنى لكم التوفيق في مداولاتكم.

المرفق الثالث

[الأصل: بالاسبانية]

كولومبيا: بيان أدلى به ألفونسو بالدبييسو، الممثل الدائم

إن كولومبيا بلد صديق لأفريقيا. وهي علاوة على ذلك عضو في المجتمع الدولي الذي يتوق إلى أن يرى السلم يسود في تلك القارة، وهذه هي الأسباب الرئيسية التي تدعونا إلى المشاركة في هذه المناقشة وإلى المساهمة بمنظورنا المختصر والبنّاء في حل النزاع الذي تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وباختصار نود أن تطبق دون شرط المبادئ العامة التالية التي نود طرحها:

١ - إن مسؤولية التوصل إلى السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع أساسا على عاتق أطراف النزاع. وينبغي أن يتمثل عمل مجلس الأمن في تأييد، وليس في استبدال، الحل الإقليمي المتجسد في اتفاق لوساكا. وينبغي أن تقع مسؤولية إقرار السلم أساسا أيضا على عاتق الأطراف مؤيدين تأييدا حازما من جانب المجتمع الدولي. وكذا فإن من المهم أن يبدأ فورا الحوار الوطني بين الكونغوليين.

٢ - ينبغي أن تكون التوقعات المحيطة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة واقعية. فقد اكتسبنا دروسا من العمليات الأخيرة لصيانة السلم. ولن نعود مرة أخرى إلى مرحلة التعلم. وتحقيق السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو هدف للمجتمع الدولي كله. كما أن الفشل ستكون له أصداء على الجميع بقدر كبير أو صغير. ونحن نؤيد وزع ٥٠٠ مراقب عسكري، حسبما أوصى الأمين العام.

٣ - ينبغي المحافظة على وحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية واحترامها. وإن أي حل لا يحترم هذا المبدأ سيولد مستقبلا عدم الاستقرار في المنطقة. وإننا نجد مصدر تشجيع لنا في التصريحات المتعلقة بوحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أدلى بها هذا الأسبوع رؤساء الدول الموقرون للبلدان الأفريقية الأوثق صلة بهذا النزاع والوفود الأخرى المشتركة في المناقشة.

٤ - يحتاج عدد كبير من الأشخاص الذين تأثروا بالنزاع إلى رعاية إنسانية عاجلة. ولذا ينبغي منح الموظفين المعنيين بتقديم المساعدة الإنسانية حرية الانتقال وإمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة. وينبغي ألا يجند الأطفال للمشاركة في الحرب. وينبغي احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

٥ - إن إقرار السلم أصعب من التوصل إليه. فمن المحتمل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكن هذا هو مجرد مبدأ ما هو أصعب عادة وأكثر تعقيدا وهو إقرار السلم. ونحن نأمل بإخلاص في أن يحتفظ مجلس الأمن بهذا المنظور الأطول مدى.

إن وفدي يود، سيدي الرئيس، أن يهنئكم على مبادرة تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في المجلس خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة له. وفي نفس الوقت نود أن نعرب مجددا عن التزامنا بالتضامن مع أفريقيا ومع زعمائها، الذين يواجهون الآن تحديا يتمثل في ضرورة حل نزاع إقليمي كبير في عصر ما بعد الاستعمار.

المرفق الرابع

[الأصل: بالعربية]

مصر: بيان أدلى به أحمد أبو الغيط، المندوب الدائم

لقد استمع وفد بلادي باهتمام كبير إلى ما تفضل به أمس السادة رؤساء الدول الأطراف في اتفاق لوساكا، كما استمعنا إلى ما ذكره كل من الرئيس تشيلوبا والرئيس السابق ماسيري والسكرتير العام وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية السيد سالم أحمد سالم ومبعوث الرئيس بوتفليقة؛ ونظرا لضيق الوقت اسمحوا لي أن أتعرض بإيجاز إلى عدد من النقاط التي يرى وفد بلادي أهمية خاصة في إثارتها، وإن كنت آمل في أن يتم تضمين بيان وفد مصر الكامل في المضبطة الرسمية لجلسة المجلس.

أولا: يمثل اتفاق لوساكا - بشهادة الجميع - إنجازا كبيرا لا يمكن لأحد أن يـُقلل من شأنه، فالاتفاق ما زال يوفر الإطار السياسي والعسكري الشامل والوحيد في الوقت الراهن الذي يمكن من خلاله التوصل إلى تسوية سلمية متفق عليها للنزاع الدائر في الكونغو؛ ومع إقرارنا بأن الاتفاق - الذي مضى على توقيعه أكثر من ستة أشهر - قد شهد بعض الانتهاكات والتأخير في الالتزام بالجدول الزمني الملحق به، إلا أننا ما زلنا على موقفنا الداعي إلى ضرورة تعزيز الدور الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة من أجل المساهمة في تنفيذه قبل فوات الأوان وقبل أن تتبدد هذه الفرصة التاريخية لإحلال السلم والاستقرار في هذه المنطقة من القارة الأفريقية.

ثانيا: ترى مصر أن الوقت قد حان لنشر المرحلة الثانية من التواجد العسكري للأمم المتحدة في الكونغو من خلال توسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) التي تم إنشاؤها بموجب القرار رقم ١٢٧٩ (١٩٩٩)؛ ويهمني أن أؤكد هنا على أن الانتظار إلى حين توافر الظروف الأمنية المثالية لاتخاذ هذه الخطوة لن يكون مجديا، فعملية الكونغو - مثلها مثل أية عمليات أخرى لحفظ السلام - ستكون معرضة بحكم طبيعتها وطبيعة موقع المهمة ذاتها إلى بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها، ولكن ذلك لا يجب أن يكون مبررا أو عذرا للتقاعس عن إنشاء وإيفاد العملية الآن، وأكرر الآن. ومصر بدورها على استعداد كامل للمساهمة في عملية حفظ السلام فور توسيعها، وقد أبلغنا السكرتارية بالفعل بما يمكن لمصر توفيره من مراقبين عسكريين في العملية ونعكف حاليا على دراسة مدى إمكانية قيامنا بتوفير الأفراد والوحدات الإضافية فيها.

ثالثا: لا يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بمعزل عن التوصل إلى حل دائم لمشكلة المجموعات المسلحة المتواجدة في شرق الكونغو، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بإنشاء وإيفاد عملية لحفظ السلام دون إعداد وتنفيذ برنامج واسع وشامل لـــنزع أسلحة عناصر هذه المجموعات وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية؛ ونـــأمل في أن تتـــمكن اللجنة العســـكرية

المشتركة - بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة - من الانتهاء من وضع تصور واضح ومفصّل للمضي قدما في تنفيذ هذه الجزئية من اتفاق وقف إطلاق النار في الفترة القليلة القادمة.

رابعا: إن جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام الدائم في المنطقة لن تتكلل بالنجاح دون أن يتم تناول ومعالجة جذور المشكلات المتشابكة التي تعاني منها الكونغو والدول المجاورة لها بأبعادها العرقية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية؛ ومن هذا المنطلق فإننا نؤيد المبادرة التي سبق أن تقدمت بها الحكومة الفرنسية بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات العظمى تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فور توافر الظروف السياسية والأمنية المواتية لذلك.

المرفق الخامس

[الأصل: بالفرنسية]

إسرائيل: بيان أدلى به يهود الأنكري الممثل الدائم

أود، على غرار متحدثين عديدين تعاقبوا خلال هذه المناقشة الكبرى، أن أعرب عن تقديري الكامل لمبادرتكم غير العادية.

وفي ظل رئاستكم لمجلس الأمن، وجدت القارة الأفريقية نفسها في قلب المداولات الدولية، من خلال عملية توضيح واسعة النطاق، وحوار مكثف، بعيد المدى، ومستوى من المتحدثين والشركاء والعناصر الفاعلة، قلما يوجد مثيل له في مثل هذه الظروف.

وبذلك استجبتم، سيدي الرئيس، ليس فقط للبرنامج الطارئ ذي الأولوية للأمم المتحدة، ولكن أيضا لحتمية العدالة التي يتعذر ردها والتي أدت إلى مساهمتكم الشخصية، الفريدة والملهمة على السواء، وكذلك مساهمة بلدكم، الولايات المتحدة الأمريكية، في السلام والاستقرار في مناطق عديدة من العالم.

وهناك دون شك في هذه المشاورات الشاملة لمجلس الأمن بشأن أفريقيا وعيا معمما بحدة وخطورة المشاكل التي تواجه هذه القارة. وإذا لم تستطع في حد ذاتها في الحلول محل الشركاء المباشرين في السلام ومحل العناصر الفاعلة الوديعة للمستقبل الأفريقي، فإنه في إمكانها مع ذلك أن تعمل كمضاعف للطاقات الخلاقة للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا.

إذ أنه يجب التأكيد على أن هذه الطاقات الخلاقة توجد بالفعل في أرض أفريقيا. وهي تتجسد، ضمن أشياء أخرى، في المنظمات الأفريقية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - علاوة على الهيئات التي تلقى مساهمتها في خدمة حفظ السلام وحل المنازعات والتنمية الجماعية تقديرا كبيرا.

وكدليل ظاهر على ذلك الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والتي ترمي إلى تهدئة إحدى بؤر التوتر الأفريقية والتي تترتب عليها آثار جماعية، والتي ثارت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدد من جيرانها الملاصقين لها. ويعتبر قرار منظمة الوحدة الأفريقية بتعيين الرئيس السابق لبوتسوانا، كيتوميلي ماسيري، كوسيط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مؤتمرات القمة المتعاقبة لرؤساء الدول المعنية مساهمات هامة في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وتعتبر نتائج مؤتمرات القمة هذه المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ وقف إطلاق النار، وكذلك إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة المنبثقة عن اتفاق لوساكا وكذلك نشر المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية للحفاظ على وقف إطلاق النار،

هي مراحل هامة في تكوين الموارد الإقليمية لخدمة الأمن ولضمان السلام في المستقبل. ومن هذا المنظور النبيل، يمثل السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، ومساهمة المجتمع الدولي، وخاصة مساهمة الأمم المتحدة ووكالاتها، عاملا هاما بل لا غنى عنه لتنفيذ اتفاق لوساكا. وعلاوة على عمل بعثة الأمم المتحدة - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - فإن قرار مجلس الأمن ١٢٧٩ (١٩٩٩) يزود جمهورية الكونغو الديمقراطية بتشكيل أمني كبير لحفظ السلام.

وهذه المكاسب القيّمة سواء كانت الإقليمية أو الدولية، والتي تعتبر مؤشرات لأوجه التقدم الحاذقة التي تحققت حتى الآن، يتعين عليها، وفي إمكانها بالضرورة، أن تجد امتدادها وغايتها في الإرادة السياسية للأطراف المشاركة في وضع حد للنزاع. والمساعدة الدولية، سواء على الصعيد الإنساني أو الأمني، ليست سوى مرحلة - ضرورية ولكن ليست كافية - في المسيرة الصعبة، وفي الجهد الحقيقي للتفوق السياسي الذي يتعين أن يبلغه بالضرورة الشركاء في الحوار وفي السلام. ويتعين عليهم وضع شروط التسوية الدائمة، بغية تحريك الاحتمالات الإقليمية وتعزيزها بمعونة اقتصادية وتقنية دولية كبيرة.

وعلاوة على ذلك فإن المشاورات المدهشة التي تجري هنا - والتي اشترك فيها سبعة من رؤساء الدول ذات الصلة بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستضع الملامح الرئيسية للحل المحتمل. وفي الواقع يشترك جميع رؤساء الدول في رؤية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تظهر مجالات عديدة للتقارب. ويمكن إيراد نقاط الاتفاق الأساسية التالية:

١ - يشكل اتفاق لوساكا الأساس لاتفاق السلام.

٢ - السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية معترف بها من قبل جميع الأطراف.

٣ - التأييد لبعثة الوساطة للرئيس ماسيري ولبعثة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السفير مرجان، هو تأييد إجماعي.

٤ - تؤيد جميع الأطراف ضرورة المصالحة فيما بين الأطراف الكونغولية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية، وقفت إسرائيل، منذ البدايات الأولى لظهور الدول الأفريقية ذات السيادة، إلى جانب هذه الدول الفتية الساعية إلى تحقيق حريتها وسيادتها. فدولة إسرائيل، التي نشأت هي نفسها بعد زوال دام ألفي سنة، تجد نفسها كلية في شكل تماثل وثيق مع عدد من الشعوب الأفريقية التي حققت استقلالها. وهذا التجانس العميق هو الذي في إمكانه أن يفسر مدى التعاون الأفريقي - الإسرائيلي في مجالات مختلفة: الزراعة، والصناعة، والبنى الأساسية، والطب، وتنمية المجتمعات المحلية، وما إلى ذلك.

وهذه المكاسب وعملية تحديد الهوية على مستوى الضمير الجماعي الأفريقي والإسرائيلي هي التي تشكل علاوة على ذلك بالنسبة لإسرائيل، وهو بلد يعمل هو ذاته من أجل إقرار السلام في منطقته، دعوة كافية، بل استدعاء لا يمكن رفضه، للمشاركة في هذه المناقشة بشأن السلام في أرض أفريقيا.

وبوصفكم مستكشف محنك للسلام، تعملون اليوم، بموهبة واقتناع وتصميم معروف عنكم، لخدمة نداء أفريقي باطني حاد. وانطوت هذه العناية المتضاعفة بأفريقيا على خطوة حاسمة في الطريق الصحيح. وقال الفيلسوف نيتشه في إحدى أقواله المأثورة الشهيرة: "إن أفضل مركز عناية بالصحة، هو المرض".

والعناية بالأمراض الأفريقية هي محاولة جدية للتفكير والعمل من أجل صحة أفريقية أفضل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقيم جسور ومعابر عديدة لإخراج أفريقيا من عزلتها. ويحيل أصل كلمة "أفريقيا" إلى "أفريكوس"، وهو أحد الرياح الـ ١٢ للأسطورة الاغريقية، وهو ريح الجنوب الذي أعطى للقارة اسمها. وينبغي لذلك توجيه رياح طيبة إليها، فبعض الأفكار الطيبة بشأن أفريقيا قد هوجمت طويلا من قبل القدوة السيئة.

وهناك معنى آخر محتمل لكلمة "أفريقيا"، هو الذي يتعلق بدرجة أكبر بأصل شخصي للكلمة جرى اكتسابه في مسقط رأسي، المغرب - أي في أفريقيا، ويمكن أن يزودنا، في نطاق رفاهية القرابة الدلالية والصوتية المنقطعة الصلة بصرامة أصل الكلمات، وهو رنين تكميلي. وكذلك، دون المخاطرة بعمل لغوي أخرق أو بتشويه دلالي، فإن في إمكان اللغة العربية أن تستخرج من "أفريقيا" الجذر فرق الذي يحيل إلى مفهوم الانفصال. ويبدو أن هذا يتركز بوصفه علامة مميزة للانطواء اللصيق بأفريقيا. وفي عصر العولمة المنتصرة، فقد حان الوقت لإعادة ربط أفريقيا، هذه القارة الشهيرة المنفصلة والبعيدة، بمعدل شامل وعادل ومتساو وتضامني.

المرفق السادس

[الأصل: بالانكليزية]

اليابان: بيان أدلى به يوكيو ساتوه الممثل الدائم

أود أولا وقبل كل شيء أن أشيد بقيادتكم القوية بتركيز انتباه المجلس على أفريقيا هذا الشهر. وقد أدت الاجتماعات حتى الآن بالفعل إلى رفع مستوى الوعي الدولي بحالة الشعوب الأفريقية ومجتمعاتها، لا سيما متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ونزوح الأشخاص مما يُشكل تهديدا خطيرا للأمن البشري، أي حياة وحرية وكرامة مجتمعات عديدة وأفرادها في أفريقيا.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لكم لعقدكم هذه الجلسة المفتوحة من جلسات مجلس الأمن للنظر في السبل والوسائل اللازمة لدفع عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أخطر الصراعات التي شهدتها أفريقيا، إذ تكاد آثاره تنسحب على نصف بلدان القارة بشكل أو بآخر. وليس من قبيل المبالغة أن يقال إن هذه المسألة تعرض الآن للاختبار التزام مجلس الأمن بالسلام.

ومن الغني عن البيان أنه لا بد على وجه السرعة من تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام من أجل تعزيز احتمالات إحلال السلام ليس فقط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل في أنحاء منطقة البحيرات الكبرى برمتها. ولا بد لي من أن أشدد على أن الأطراف المعنية، بمحاولتها كسب الوقت، إنما تفاقم من معاناة السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسلب الكثير من البلدان المعنية فرصا وإمكانات عزيزة لتحقيق السلام.

ومن ثم، تطالب اليابان بشدة بأن تلتزم الأطراف المعنية كافة التزاما صادقا بجميع عناصر اتفاق لوساكا للسلام. والأهم كذلك من أن تلتزم هذه الأطراف بوقف إطلاق النار وأن تنسحب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يبدأ حوار وطني من أجل المصالحة.

واليابان من جانبها على استعداد لتقديم مساهمة مالية إضافية بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من أجل التشجيع على إقامة حوار وطني يتولى تيسيره السير كيتوميلي ماسيري. ومع المساهمة التي قدمت بالفعل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار إلى اللجنة العسكرية المشتركة، تبلغ المساهمة المالية المقدمة من اليابان دعما لعملية لوساكا للسلام نصف مليون دولار.

ومن المشجع للغاية بالنسبة لنا الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة حتى تجمع قادة جميع الأطراف في اتفاق لوساكا في نيويورك وتمنحهم الفرصة لتأكيد التزامهم بالاتفاق من جديد.

وترحب اليابان بالبيان الرئاسي الذي اعتمد لتوه أمام جميع رؤساء الدول الموقّعة على اتفاق لوساكا للسلام. فهذا البيان يبرهن على التزام واضح من جانب مجلس الأمن بدفع عملية السلام تعهدت به هنا في نيويورك جميع الأطراف المعنية على أساس من إعادة تأكيد اتفاق السلام.

والآن، وقد تأكد من جديد الالتزام باتفاق لوساكا للسلام، يخالجنا وطيد الأمل في أن يقرر مجلس الأمن على وجه السرعة إيفاد ٥٠٠ من المراقبين العسكريين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تصحبهم قوات للحماية على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره.

ومن المهم أيضا أن يقرر المجلس نشر قوة كاملة لحفظ السلام في أسرع وقت ممكن. وإني أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن اليابان التي تتحمل ٢٠ في المائة من تكلفة أي عملية من عمليات السلام، سوف تدعم هذا القرار من جانب المجلس.

ومنذ عام ١٩٩٤، تقدم اليابان مساعدة إنسانية إلى البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى، تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٧٠ مليون دولار. وتعتزم اليابان مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، أملا في أن تساعد على استقرار الحالة وتعزيز عملية السلام.

وكما أشارت وفود عديدة، سيكون من المهم حالما تعود عملية السلام إلى مسارها معالجة المسائل المتصلة بالتنمية بعد انتهاء الصراع، فضلا عن منع نشوب الصراعات من جديد. وقد عقدت اليابان العزم، بغية تعزيز الأمن الإنساني، على أن تدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في ميادين من قبيل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج - ولا سيما فيما يتعلق بالمقاتلين الأطفال - وإزالة الألغام البرية المضادة للأفراد ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أحث جميع الأطراف في اتفاق لوساكا على توخي الأمانة والسرعة في تنفيذ هذا الاتفاق الهام، والمضي قُدما، بالتعاون مع بعضها البعض، من أجل كفالة مستقبل أفضل للسلام والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة.

المرفق السابع

[الأصل: بالانكليزية]

ليسوتو: بيان أدلى به فاكيسو موتشوتشوكو، القائم بالأعمال بالنيابة

دعوني أبدأ بأن أتوجه إليكم بالثناء للأسلوب العملي المثالي الذي تديرون به أعمال هذا المجلس منذ بداية هذا الشهر. فقد وفّر هذا في رأينا المناخ السليم لإدارة جميع جلسات الأمم المتحدة ونحن على مشارف القرن الجديد، ومن ثم، فهو أسلوب جدير بأن يحتذى. كما نتوجه إليكم بالثناء بصفة خاصة لتكريسكم هذا الشهر الأول من العام الجديد للقضايا الأفريقية، مما يوفر دليلا واضحا ليس فقط على التزامكم الشخصي، بل على التزام حكومتكم بالسلام والاستقرار في أفريقيا. ومن شأن اتخاذ المجلس لقرار يقضي بنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أثناء هذا الشهر الذي تتولون فيه الرئاسة أن يكون التتويج المناسب حقا لكم ولبلدكم.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يكشف من جديد عن التعقيد الذي يتسم به هذا الصراع الذي لا يزال يمزق أوصال هذا البلد. ويتضح من هذا التقرير أن الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن ينتهي ما لم تلتزم الأطراف تماما بالتعاون لإنهائه. وفي هذا الصدد، يعتبر الافتقار لمدة طويلة لجهة محايدة تتولى تيسير الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية حلقة مفقودة فيما يخص التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق. ولا يعد تعيين السيد ماسيري، الرئيس السابق لبوتسوانا، ميسّرا للحوار الوطني بين القوى السياسية، الأمر الذي يلقى ترحيبنا الكامل، مجرد خطوة جاءت في الوقت المناسب، بل إنها خطوة من شأنها أن توفر زخما جديدا لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ونحن نزجي تهانينا للرئيس ماسيري على تعيينه ونتمنى له كل خير فيما يبذله من جهود لإحلال السلام الدائم من أجل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والتوقيع على اتفاق لوساكا ليس مجرد خطوة في الطريق الصحيح، بل إنه قفزة شجاعة وهائلة لنا جميعا. وقد بعثت هذه الخطوة آمالا جديدة في عودة السلام لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة، ولمنطقة البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي والقارة الأفريقية بصفة عامة.

بيد أن ثمة تناقض ظاهر يواجهنا منذ توقيع هذا الاتفاق. فحالات الانتهاك الصارخ للاتفاق تستشري بنفس الدرجة التي يتطلع بها الجميع إلى تنفيذه تنفيذا كاملا. ومن المؤسف حقا أن القلق ما زال يتصاعد بشأن تنفيذ الاتفاق حتى ونحن نجتمع هنا اليوم.

ومما يثير القلق بصفة خاصة التدهور الذي طرأ على الحالة العسكرية والأمنية، مما أدى إلى زيادة تدفق المشردين داخليا واللاجئين؛ وتفاقم حالات العجز في الأغذية؛ والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب ولمبادئ القانون الإنساني الدولي. ولا شك أن النقل غير المنظم للأسلحة والذخائر قد ساهم بشدة في إطالة أمد هذا الصراع وزيادة التوتر ورفع عدد الإصابات بين المدنيين.

وقد دار الحديث طويلا عن الحاجة إلى الإرادة السياسية لإيجاد حل غير عسكري ديمقراطي طويل الأمد للصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن، إذ نؤكد من جديد الدعوة التي وجهناها إلى الأطراف لإبداء مزيد من الإرادة والالتزام السياسيين فيما يخص عملية لوساكا، إنما نحثها على أن تضع نصب أعينها التعهد الذي قطعته لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تسعى بعيدا عن المصالح الخاصة نحو التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا. ولا ينبغي لمثل هذه المناسبة التي تجري فيها مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بحضور القادة أن تكون مجرد مهلة للتفكير، بل إنها فرصة فريدة أتيحت للأطراف حتى تجدد التزامها باتفاق لوساكا عن طريق التعهد بالتعاون بمزيد من الهمة من أجل أن يكلل تنفيذه الكامل بالنجاح. ولا شك في أن الاتفاق على موعد لعقد مؤتمر دولي بشأن الأمن والاستقرار سيكون من البوادر المبشرة بالخير لهذه العملية.

وعلى هذا المجلس، من جانب آخر، ألا يقتصر في استجابته على توجيه إشارات سياسية، بل عليه أن يتخذ إجراءات ملموسة تؤكد التزامه بالمساعدة في تنفيذ الاتفاق. وقد وجّهت الدعوات من قبل، كما توجه الآن، من أجل توفير وجود أكبر للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واتخاذ خطوات حاسمة من جانب هذا المجلس لحل النزاع الدائر في ذلك البلد. وقد وجهت على وجه الخصوص نداءات لنشر قوة حفظ للسلام تابعة للأمم المتحدة بصفة عاجلة. ونحن نؤيد هذه الفكرة الجديرة بالثناء، مدركين تماما لضرورة أن يبذل جميع أعضاء المجتمع الدولي جهدا مضنيا لضمان نجاحها.

ونظرا لأن ذكريات سريبرينيتشا ورواندا بصفة خاصة، وغيرهما من قصص الفشل الذي منيت به الأمم المتحدة، ما زالت ماثلة في أذهاننا، وبالنظر إلى ما تتسم به الحالة من تعقيد، فنحن نقدر التحذيرات التي تدعو إلى عدم إلقاء الحذر جانبا، والتي تنادي بأن التأخير أفضل من الوقوع في الخطأ. إلا أننا لا يمكننا في الوقت نفسه أن ننتظر الفرصة المثالية لإرساء السلام، في مواجهة المعاناة وأعمال القتل التي ما زال يتعرض لها الشعب الكونغولي الذي يرغب في إحلال السلام الآن. ودعونا نستحضر الحكمة القائلة بأن "حفظ السلام ليس من عمل الجنود، غير أن الجنود هم وحدهم القادرون عليه". ولذا، فنحن نحث هذا المجلس على إسناد هذا العمل إليهم.

وإلى أن يحل الوقت الذي يمكن فيه نشر أفراد حفظ السلام، سيظل للجنة العسكرية المشتركة دور لا غنى عنه في تنفيذ مهام حفظ السلام. ومما يبعث على التفاؤل التقدم الذي أحرزته اللجنة في الفترة الوجيزة التي انقضت منذ إنشائها. بيد أن الحالة في إيكيلا والجهود التي تبذلها اللجنة لإيجاد حل سلمي تؤكد الحاجة الماسة إلى قوة لحفظ السلام وتبرز هذه المسألة أيضا ضرورة التعاون على نحو أوثق بين

اللجنة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانب، وضرورة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من جانب آخر. وتحقيقا لهذا الهدف، يشكّل تعيين الممثل الخاص للأمين العام تحركا جديرا بالترحيب بغية تنفيذ الاتفاق، ونحن نتمنى له كذلك كل النجاح.

وفي الختام، لا بد وأن يقابل عملية لوساكا التزام بتخصيص الموارد اللازمة لإحراز النجاح في تنفيذها. ونود أن نشير إلى أن الأموال المتوافرة للانفاق على بعثة الأمم المتحدة لن تكفي إلا لغاية شهر آذار/مارس، وأنه ستلزم أموال إضافية لتنفيذ توصيات الأمين العام التي تدعو إلى نشر مراقبين عسكريين وموظفي دعم مدنيين إضافيين وتزويدهم بالمعدات. ونحن نؤيد توصية الأمين العام ونناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والسوقي اللازم من أجل تنفيذ تلك التوصيات.

المرفق الثامن

[الأصل: بالانكليزية]

النرويج: بيان أدلى به هانز براتسكار، القائم بالأعمال بالنيابة

تقدر النرويج تقديرا عاليا المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة والسفير ريتشارد هولبروك بعقد هذا الاجتماع الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تعرب النرويج عن امتنانها للرئيس شيلوبا، والرئيس بوتفليقة رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، والرئيس مبيكي، والرئيس شيسانو وغيرهم لما بذلوه من جهود في سبيل العمل من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتثني النرويج على البادرة الإنسانية الطيبة التي اتخذتها جمهورية تنزانيا المتحدة، بروح من التضامن من ناحية والوفاء بالتزام دولي من ناحية أخرى، باستقبالها ما يربو على ١٠٠ ألف لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن بوروندي المجاورتين لها. وترحب النرويج كذلك بتسمية السير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، طرفا ميسّرا للمفاوضات الكونغولية.

ومن المأمول فيه أن يساهم اجتماع مجلس الأمن هذا في استعادة ومواصلة الزخم اللازم لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. لكن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذه تقع على عاتق الموقّعين عليه. وعلى أساس التزامهم بالاتفاق سوف ينظر المجتمع الدولي في إمكانية تقديم الدعم إليهم.

والنرويج هي من الدول المانحة الكبيرة بالفعل في منطقة البحيرات الكبرى، وما برحت تراقب الحالة فيها عن كثب وبكل اهتمام. وقد قدمت خلال السنوات الماضية مبلغا إجماليا يناهز ٢٠٠ مليون كورون نرويجي في السنة إلى المنطقة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري تقديم تلك التبرعات عبر قنوات الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية. وينصب التركيز الرئيسي لهذه المساعدة على السلام والمصالحة وحقوق الإنسان والمشاريع الإنسانية. والنرويج على استعداد لأن تقدم بالروح ذاتها المساعدة إلى الجهود التي يبذلها الرئيس السابق ماسيري الرامية إلى تيسير عملية إقامة حوار وطني داخلي ومصالحة وطنية داخلية. وستقدم النرويج كذلك، عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، الدعم لأنشطة من قبيل تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع ولإعادة تأهيل الجنود الأطفال.

والنرويج، إذ تلاحظ توصية الأمين العام بنشر بعثة موسعة للأمم المتحدة، على استعداد للنظر في إمكانية المساهمة بمراقبين عسكريين من لدنها في تلك القوة إذ كانت الحالة الأمنية مُرضية هناك.

وفي الختام، تؤيد النرويج الفكرة التي طرحتها فرنسا وأيدها آخرون والقائلة بعقد مؤتمر معني بمنطقة البحيرات الكبرى يأخذ بعين الاعتبار جميع المشاكل المثيرة للتفرقة في المنطقة والمتعلقة بالأمن واللاجئين ونزع السلاح والتنمية وإحلال الديمقراطية.

المرفق التاسع

[الأصل: بالانكليزية]

جمهورية تنزانيا المتحدة: بيان أدلى به دودي ن. مواكاواغو، الممثل الدائم

تضم جمهورية تنزانيا المتحدة صوتها إلى صوت كل من أشاد برئاستكم وبالمجلس كذلك لما أبديتموه من اهتمام مستمر بالصعوبات التي تواجه أفريقيا. ولقد رحبنا بمزيد من الأمل بتكريس هذا الشهر لأفريقيا. وإن وجود بعض رؤساء دولنا في هذا المكان هو تعبير واضح عن ثقتنا بقدرة مجلس الأمن على العمل كأداة للسلام في قارتنا المنكوبة بالصراعات. وفي هذا السياق بالذات تدعو الحاجة أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ إجراء متضافر في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار.

إن موقف جمهورية تنزانيا المتحدة إزاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عبَّر عنه بكل بلاغة فخامة الرئيس بنجامين وليام مكابا في بيان ألقاه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في جامعة أبسالا في السويد بقوله:

" ... إن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الموقَّع في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ يوفر إطارا وآلية كافيين لإقامة سلام وأمن واستقرار دائم ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها فحسب وإنما في سائر أرجاء منطقة البحيرات الكبرى. إذ يراعي هذا الاتفاق الذي تفاوضت عليه جميع الأطراف المعنية الشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. ويتيح فرصة فريدة للشعب الكونغولي لأن يضع موضع التطبيق في بلده الذي يعاني أشد المشاكل، نظاما سياسيا جديدا من خلال إقامة حوار وطني شامل للجميع. وينبغي أن تتاح للاتفاق الذي تعترف به كل الأطراف المعنية بلا استثناء الفرصة، سياسيا وماديا، لأن ينفذ على وجه الاستعجال".

وفي وقت لاحق من الشهر ذاته، ذكر الرئيس مكابا أيضا في خطاب أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر أنه مما يبعث على التفاؤل توقيع جميع الأطراف المتورطة في الصراع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار أخيرا، لكنه نبَّه إلى:

"أن التحدي المقبل لا يتمثل في عدم تفويت الزخم وإنما في المضي بسرعة في طريق تنفيذ الهدنة، بما في ذلك إرسال مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى هناك ومدهما بأسباب القوة، وفق ما توخاه الاتفاق".

وعندما تحدث الرئيس مكابا في السنة الماضية، لم يكن يتحدث بوحي النبوءة وإنما بمنطق الواقع فقط. فنداءاته المستمرة، دون استثناء، تشكل في الحقيقة فحوى الرسالة التي سمعناها هنا في المجلس اليوم وأمس. ولا مجال للإنكار أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه الآن لحظة التحدي الكبير بالنسبة لمستقبلها. وليس هناك أي شك أيضا حول الاتجاه الذي اختارت السير فيه. إلا أن قدرتها على المضي في ذلك الطريق يتوقف عموما على الدرجة التي يستطيع المجلس والمجتمع الدولي عندها نصرة وتأييد العملية التي التزمت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وعندما تحدث رؤساء ووزراء دول المنطقة يوم أمس كانوا واضحين كل الوضوح إزاء سبب وجودهم في هذا المكان: لقد جاؤوا إلى هناك ينشدون مساعدة المجلس في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وهو اتفاق وصف أيضا بأنه برهان على شجاعة الأطراف على تفضيل الحوار على الصراع المسلح. وتواصل تنزانيا التأكيد على الضرورة الملحة لدعم عملية لوساكا للسلام. ولقد حذر قادة المنطقة من أن أي تأخير آخر سيفضي لا محالة إلى الإجهاز على اتفاق وقف إطلاق النار. وهنالك كذلك مؤشرات كافية تدل على أن الوقوف موقف المتفرج أو المماطلة والتسويف ينذران بوقوع نتائج وخيمة ليس بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب وإنما بالنسبة لسائر منطقة البحيرات الكبرى أيضا. ويتعيَّن الاهتمام بمؤشرات الإنذار هذه على وجه السرعة إذا ما أريد تفادي وقوع كارثة أخرى في المنطقة.

وفي هذا السياق بالذات، دعا قادتنا الإقليميون إلى اتخاذ التدابير العاجلة التالية لدعم وقف إطلاق النار والمحافظة عليه:

- نشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين اللازمين على وجه السرعة؛
- نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام على وجه السرعة؛
- تقديم المساعدة الإنسانية؛
- تزويد الطرف الميسِّر بالموارد والدعم المادي؛
- تزويد اللجنة العسكرية المشتركة بالدعم المادي والسوقي والمالي؛
- تقدم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين في المنطقة.

والشكل الإيجابي الذي سيستجيب به المجلس للنداءات المتعالية للحصول على المساعدة والمعونة لن يعتبر مؤشرا على حَس الشراكة المتجدد فحسب لكنه سيثير كذلك زخما جديدا لا بد من توفره بسرعة من أجل سير جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في طريق السلام والاستقرار.

ومما يثير قلق جمهورية تنزانيا المتحدة أيضا ما أسفر عنه الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تدفق اللاجئين الذين فروا من البلد خوفا على حياتهم. ونحن نستضيف بالفعل ما يربو على ١٠٠ ألف لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللاجئين خاصة جانب ينذر بالشؤم. وقد أبلغ مجلس الأمن بأن أحد الأسباب التي تدعو إلى وجود بعض القوات الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يتمثل في وضع المخاوف الأمنية التي يواجهونها في أيدي محايدة، وبعض تلك المخاوف نابع من وجود لاجئين مشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن تنزانيا قد اتهمت مرارا وتكرارا زورا وبهتانا أنها تأوي في مخيمات اللاجئين عناصر تعمل على الإطاحة بالحكومة التي هربوا منها. ولهذا، نحن نرى من جانبنا أن اللاجئين لا يمثلون حصيلة الصراع فحسب وإنما يشكلون أيضا في أغلب الأحيان سببا لاستمرار حدة الصراع. ونحن على قناعة بأن المجتمع الدولي ومجلس الأمن بوجه خاص لم يعطيا اهتماما كافيا لمشكلة اللاجئين في أفريقيا بوصفها من القوى المزعزعة للاستقرار داخل البلدان خاصة والمنطقة عامة، وبوصفها من العوامل المساهمة في نشوب الصراعات في أفريقيا.

وبناء عليه، نعتقد اعتقادا راسخا أن تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار سيهيئ المناخ الملائم للدور البالغ الأهمية الذي سيقوم به السير كيتوميلي ماسيري والملائم كذلك للسلام والحوار الوطني. ونرى أن أهمية هذه العملية تكمن في إنشاء هياكل أساسية دائمة للديمقراطية والحكم السليم وبالتالي إرساء الشرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا سيؤدي بدوره إلى قطع تدفق موجات اللاجئين إلى بلدنا، وهي موجات تسببت، رغم المخاطر الأمنية التي يُحتمل أن تنشأ عنها، في إحداث معاناة بشرية بالغة للسكان المدنيين الأبرياء، وعلى وجه الخصوص أشدهم عـُرضة للتأثر النساء والأطفال. وفي هذا المجال بالذات نحث على تقديم الدعم الثابت للجهود التي يبذلها السير كيتوميلي ماسيري.

وقد أشار رئيس زامبيا فخامة فريدريك شيلوبا إلى أن عدم توفر الأموال هو من الأسباب الرئيسية للتأخر في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وأعرب الرئيس عن خيبة أمله لعدم الوفاء بالالتزامات المعلن عنها بأكملها. ومن المؤسف في الحقيقة أن يخمد، فيما يبدو، الحماس والارتياح اللذان ظهرا في البداية لدى توقيع الاتفاق. وإن التأخر في تنفيذ الاتفاق وضآلة الدعم المالي المتاح قد نجحا فقط في إدخال عامل عدم اليقين في الموضوع. ومن المهم أن نعمل على تصحيح هذه الحالة المؤسفة. ويـُعد هذا من مسؤوليتنا الجماعية. وهي مسؤوليتنا تجاه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجاه السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ولقد تحمـّل قادتنا عناء السفر مسافات طويلة للحضور إلى نيويورك. ويحدونا أمل كبير في ألا تطول فترة انتظار شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لقطف ثمار مساعي قادته. هذا بالإضافة إلى التوقعات والآمال المتجددة التي أسفر عنها اجتماع المجلس هذا. لذا، فإن توقعنا الكبير هو أن يحقق هذا الاجتماع الهام تطلعات شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتزام أكيد بإقامة شراكة أقوى مع الأمم المتحدة في البحث عن حل دائم للصعوبات التي يواجهها هو والمنطقة.

ونثني مرة أخرى على رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لإعلانها هذا الشهر، كانون الثاني/ يناير، شهر أفريقيا. ونأمل أن تتم المحافظة في الشهور المقبلة على الأساس الذي أرسيناه في اجتماعنا هذا.

المرفق العاشر

[الأصل: بالانكليزية]

الولايات المتحدة الأمريكية: بيان أدلى به
ريتشارد س. هولبروك، الممثل الدائم

في صباح هذا اليوم، وعندما كنت أصغي إلى البيانات الممتازة والمشجعة التي أدلي بها، وجدت نفسي أتذكر لقاءاتي قبل سنتين مع العديد من القادة الذين جاءوا اليوم إلى هنا وذلك عندما قمت بزيارة لعواصمهم آنذاك. لقد كانت فترة مفعمة بالأمل.

فقد أصبح لدى الشعب الكونغولي قائد جديد، يتمثل في شخص الرئيس كابيلا، الذي وعد بتحقيق الوحدة الوطنية وبتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. وإن سائر حكومات المنطقة تعمل معا، فيما يبدو، على أحسن وجه، مكرسة جهودها لإيجاد حلول حتى للمشاكل الصعبة. وهناك اتفاق عام على ضرورة التعاون لجعل الحدود آمنة ولبناء الديمقراطية ولاحترام حقوق الإنسان ومنع تكرار حدوث جريمة الإبادة الجماعية.

وفي الشهور التي تلت ذلك، واصلت الولايات المتحدة مشاركتها الفعالة. وقام الرئيس كلينتون بزيارة تاريخية إلى القارة. وكنت أتحدث بانتظام مع مسؤولين في المنطقة. ولقد بذل ممثل الإدارة الخاص وولبي وممثلون حكوميون آخرون يوميا جهودا كبيرة لدعم مسألتي الاستقرار والسلم.

ومما يدعو للأسف أن ينهار، خلال هذه الفترة، التعاون الإقليمي والثقة ما بين بلدان المنطقة انهيارا مأساويا ترتبت عليه عواقب وخيمة، لا سيما على شعب الكونغو. وأعتقد أننا بدأنا اليوم بداية جديدة تتمثل في تجاوزنا للخلافات وتركيزنا بكل وضوح على عدم توجيه اللوم عما حدث في الماضي، وإنما على اتخاذ خطوات ملموسة لبناء مستقبل ملائم.

وأعرب عن أملي الشديد في أن ينظر إلى هذا الأسبوع يوما ما كفترة تحققت فيها أخيرا الآمال المعقودة على تنفيذ اتفاق لوساكا؛ وكنقطة انعطاف حاسمة، ليس من خلال انعقاد هذه الدورة فحسب، بل كذلك من خلال الاجتماعات الثنائية واجتماعات المجموعات المختلفة التي عقدت أو ستعقد مستقبلا.

ولقد سمي هذا الشهر شهر أفريقيا في مجلس الأمن. ولكنني عرفت خلال السنوات التي أمضيتها هنا بأن القضايا الأفريقية تعد دائما مثار قلق المجلس. لهذا، لا يسعني إلا أن أعرب عن أملي في أن نتخلص من هذا القلق من خلال مواصلة الجهود الحثيثة واليقظة.

وإننا نعلم بأن كل دولار أنفق على الحرب كان يمكن أن ينفق على إطعام الجائعين أو تعليم الشباب أو رعاية المرضى. وإن كل لحظة نكرسها للحرب هي لحظة ضائعة يمكن الاستفادة منها لتحقيق الديمقراطية والتمتع بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وإن الفرصة مهيأة اليوم لاستعادة التعاون الدولي في أفريقيا الوسطى. ولتعزيز المصالحة في الكونغو، ولبدء عهد جديد يسود فيه السلم والنمو في أنحاء المنطقة.

ونظرا لما حدث في الماضي، فإنني لست متفائلا ولا متشائما إزاء اغتنام هذه الفرصة. ولكنني على يقين بأن هناك، في حقيقة الأمر، إمكانية لاغتنام الفرصة، بل يتعين عليكم وعلينا اغتنامها الآن. وإننا إذ نضع ذلك الهدف نصب أعيننا، فإننا نتطلع إلى أفريقيا لنستلهم منها القيادة ولنقدم لها دعمنا المخلص والدائم.

المرفق الحادي عشر

[الأصل: بالفرنسية]

المنظمة الدولية للفرانكوفونية: بيان أدلى به
السيد رضا بوعبيد، المراقب الدائم

أود أن أعرب لكم عن كامل تقدير المنظمة الدولية للفرانكوفونية لما تبذلونه، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن هذا الشهر، من جهود ترمي إلى تركيز انتباه هذه الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، على أفريقيا، وتكريسه اليوم لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن ما يزيد على نصف البلدان الأعضاء في منظمة الفرانكوفونية ينتمي إلى القارة الأفريقية. والكونغو الديمقراطية عضو مؤسس للمنظمة الحكومية الدولية للفرانكوفونية، التي أنشئت في نيامي في عام ١٩٧٠. وهي ثاني بلد ناطق بالفرنسية من حيث المساحة، بعد كندا، ومن حيث السكان، بعد فرنسا. ويجعل منها موقعها الجغرافي عنصرا محوريا في السلام والأمن، لا في المنطقة فحسب، بل حتى في مجموع القارة.

وإننا هنا للتعبير لكم عن فائق اهتمامنا بمداولاتكم بشأن أفريقيا وبالغ عنايتنا بمناقشاتكم وقراراتكم بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونأمل أن تسفر هذه التعبئة الجديدة للمجتمع الدولي بشأن النزاع الكونغولي، من خلال مجلس الأمن وتحت رئاستكم، إلى نتائج ملموسة هذه المرة، لا سيما وأن مجلس الأمن قد أعطى أحيانا عن نفسه صورة العنصر الفاعل المتردد، بل والشاهد الصامت على هذه المأساة، في حين أبان في حالات أخرى عن قدر أكبر من الحزم والالتزام الراسخ، رغم ما كان يحيط بتنفيذ بعض قراراته من شكوك.

ومنذ اندلاع الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حشدت منظمة الفرانكوفونية إمكانياتها سواء على مستوى أجهزتها أم على مستوى أمانتها العامة، من أجل الإسهام في تسوية تفاوضية للنزاع.

ومنذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أحـــــاط المؤتمر الوزاري لمنظمة الفرانكوفونية المنعقد في بوخاريست، علما باهتمام ببوادر الحوار بين جميع الأطراف، والذي جرى بمناسبة القمة الأفريقية الفرنسية، وبالوعد بوقف إطلاق النار الذي قـُطع للأمين العام للأمم المتحدة وللرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وساند فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ودعا الأمين العام لمنظمة الفرانكوفونية إلى أن يظل تحت تصرف الأطراف المعنية، بغية المساهمة في العمل المتعدد الأطراف في خدمة السلام في هذه المنطقة.

وأبدى رؤساء دول وحكومات منظمة الفرانكوفونية، المجتمعون في مؤتمر القمة الثامن في مونتون (كندا)، في أيلول/سبتمبر، تأييدهم التام للجهود الرامية إلى تسوية النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى؛ وأعربوا عن ارتياحهم لتوقيع جميع الأطراف لاتفاقات لوساكا، باعتبارها خطوة أساسية نحو سلام عادل وشامل في هذه المنطقة، ودعوا جميع الأطراف وجميع الموقّعين على هذه الاتفاقات إلى تطبيق كامل أحكامها وأعلنوا استعدادهم لتقديم الدعم لتطبيق هذه الأحكام.

ولم يدخر الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، من جهته، وسعا في مساعدة المتحاربين على وقف الأعمال الحربية والشروع في حوار حقيقي، باعتباره السبيل الوحيد المفضي إلى السلام، وإلى تهيئة الشروط الضرورية للمصالحة الوطنية واستئناف العملية الديمقراطية.

فبعد نشوب الأزمة بأسابيع قليلة، أوفد الأمين العام بعثة أولى للمساعي الحميدة إلى كينشاسا، من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وهي بعثة عـُهد برئاستها إلى الدكتور إيميل ديرلان زينسو، الرئيس السابق لبنن.

وقام الرئيس زينسو، المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة الفرانكوفونية المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بثلاث زيارات إلى البلد، وإلى أوغندا ورواندا، بما في ذلك زيارتان في إطار بعثة مشتركة مع طائفة سانت إيجيديو. (ولا شك أنكم تتذكرون الدور الذي قامت به هذه الطائفة الدينية في تسوية النزاع في موزامبيق).

وأتاحت هذه البعثات، إلى جانب الاتصالات العديدة التي قامت بها منظمة الفرانكوفونية وطائفة سانت إيجيديو، سواء في باريس أو بروكسل أو روما، إقامة اتصالات ومشاورات معمقة لا مع سلطات كينشاسا فحسب، بل حتى مع المعارضة المسلحة بفصائلها الثلاثة، والمعارضة غير المسلحة الداخلية، والمعارضة غير المسلحة الخارجية، والمجتمع المدني والكنائس.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل، ذكرت منظمة الفرانكوفونية بتشبثها بوحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، وأكدت حيادها التام إزاء جميع الأطراف، وسعت إلى إقامة حوار وطني كفيل بأن يفضي إلى إعادة الثقة بين الأطراف وفتح الطريق نحو حل تفاوضي للنزاع.

وإلى جانب مسألة مساعي التيسير، كنا نتفاوض مع مجموع القوى السياسية والعسكرية الكونغولية بشأن طبيعة الحوار الوطني المزمع إجراؤه وأهدافه بل وجدول أعماله؛ وقائمة من سيشاركون فيه؛ ومكان جلساته وتاريخها ومدتها؛ والضمانات المتعلقة بحرية المشاركين وأمنهم، وكذا المركز القانوني للقرارات التي ستصدر عنه.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل أبلغ شركاؤنا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لأننا مقتنعون بأن تسوية النزاعات وكذا درءها، عمل دقيق ومتشعب يستلزم تعاون الجميع ومشاركة كل من بمستطاعه أن يسهم بقليل أو كثير في بناء السلام.

ولقد سررنا بتوقيع اتفاقات لوساكا. واعتبرناها دليلا آخر على أن الأفارقة قادرون على تسوية نزاعاتهم بأنفسهم عن طريق التفاوض والحوار، لا سيما وأن المجتمع الدولي طالما حثهم على ذلك.

وكما قلتم، سيدي الرئيس، وأنتم في قولكم تستندون إلى حنكتكم في مفاوضات أخرى من أجل السلام في شتى أنحاء العالم، فإن هذه الاتفاقات قاعدة متينة للخروج بالبلد من الأزمة وإعادته إلى جادة السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وقد سرنا أيضا تعيين الرئيس السابق لبوتسوانا، السير كيتوميلي ماسيري، طرفا ميسرا للحوار الوطني بين الفصائل الكونغولية.

وأود أن أؤكد له باسم الأمين العام دعمنا الكامل له في مهمته واستعداد المنظمة الدولية للفرانكوفونية لأن تضع تحت تصرفه وتصرف منظمة الوحدة الأفريقية الخبرة التي تراكمت لديها بفضل اشتراكها، منذ اندلاع الأزمة، في السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونأمل أن يتيح هذا التعيين للأطراف أن تشارك حقا في تفاوض جدي، بما يلزم من حسن نية. غير أن القلق البالغ يظل يساورنا لتدهور الحالة في الميدان.

فثمة أخبار متواترة تدفع إلى الاعتقاد بأن الأطراف لا تزال تفضل الخيار العسكري. وما الأحداث الأخيرة التي وقعت في مبانداكا، وتجدد النشاط العسكري لبعض الجماعات المسلحة في شرق البلاد، وكذا الأخبار الواردة من جنوب كيفو، إلا دليل يثبت التزام الأطراف بالطريق المحدد والمتفق عليه في لوساكا.

وإننا نساند جهودكم ونشاطركم أنتم والأمين العام للأمم المتحدة دعوتكم جميع الفرقاء إلى الالتزام الحازم بتطبيق اتفاقات لوساكا.

وندعوهم إلى وضع حد لمعاناة الشعب الكونغولي، ومعاناة الآلاف من اللاجئين والمشردين، وإلى التعاون مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين من أجل مساعدتهم ومساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن المنظمة الدولية للفرانكوفونية مستعدة للتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، لا سيما مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز عمل المجتمع الدولي الرامي إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتذكير جميع الأطراف باستعدادنا لمساعدتها على إعادة وتوطيد الممارسة والمؤسسات الديمقراطية في البلد، وندعوها إلى إغناء التفكير الجاري داخل منظمة الفرانكوفونية، وفقا لخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر قمة مونتون، من أجل التحضير للندوة الدولية بشأن الممارسات الديمقراطية في المنظمة الفرانكوفونية، والتي ستعقد في باماكو في نهاية هذه السنة.

ولن يتمكن أحد من إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا كان الكونغوليون غير راغبين في ذلك. غير أنه بقدر ما تبدو لنا في الأفق علامات مقلقة بشأن إرادة التوصل إلى حل سلمي، تتوفر لدينا أيضا عناصر مشجعة تدفع إلى عقد آمال عريضة على مبادرات السلام التي يضطلع بها المجتمع الدولي.

وقل من لا يشاطركم تحليلكم، سيدي الرئيس، عندما ترون أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أعقد من الحالة في تيمور الشرقية ولا تقل تعقيدا عن الحالة في كوسوفو.

غير أنه لا ينبغي أن يغرب عن ذهننا أيضا أن مجلس الأمن استطاع في حالات أخرى، رغم الوضع الصعب للغاية الذي كانت فيه بعض البلدان والذي كان يهدد بزعزعة السلام في تلك المناطق الفرعية، أن يتخذ القرارات اللازمة، وساعد تلك البلدان على الخروج من أزمات هزت أركانها. وأشير على سبيل المثال إلى غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولقد دافع الرئيس شيلوبا، منذ عدة شهور عما قامت به أفريقيا من دور مهم في عملية تسوية الأزمة الكونغولية. وأكد قوله البارحة أيضا على مسامع هذا المجلس. فقد رعت أفريقيا بأناة وحزم المفاوضات بين كل الأطراف وأشرفت على إبرامها وتوقيعها لاتفاق لوساكا.

وآن الأوان أن يقوم المجتمع الدولي بدوره لدعم هذه الجهود.

وبفضل التقرير المفيد الذي قدمه الأمين العام مشكورا، تتوفر للمجلس في الوقت الراهن مجموعة من العناصر الجديدة التي من شأنها أن تزوده بمعلومات أدق مما كان عليه الأمر في المشاورات السابقة، وتتيح له إمكانية التصرف الفوري والفعال للتطبيق الكامل لاتفاقات لوساكا وإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن فكرة العمليات المقترحة عليكم فكرة واقعية وملائمة، في نظرنا، في انتظار النشر الكامل لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذا قُبلت ونُفذت في أقرب الآجال، فإنها ستتيح الحفاظ على الزخم الناشئ عن توقيع اتفاقات لوساكا، وتبين للكونغوليين أن المجتمع الدولي يقف بجانبهم، إن رغبوا في السلام.

وإننا واثقون من أن المجلس سيتخذ التدابير الضرورية لإنفاذ التوصيات الواردة في هذا التقرير. نأمل ذلك، كما نؤكد لكم، مرة أخرى، سيدي الرئيس، مساندتنا التامة.

- - - - -